مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 4 2025

السياسة الاقتصادية لماليزيا في عهد عبد الرزاق حسين م (1976 – 1970)

The Economic Policy of Malaysia During the Era of Abdul Razak Hussein (1970–1976)

د. علي مكصد فضالة: الكلية التربوية المفتوحة ـ فرع جبلة، العراق.

Dr. Ali Maksad Fadala: Open Educational College - Jableh Branch, Iraq.

Dktwrly920@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.64337/rgj.v1i4.147

الملخص:

في عهد تون عبد الرزاق (1970–1976) شهدت ماليزيا تحولات اقتصادية كبيرة. بعد أحداث 1969 العرقية، تبنت الحكومة السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) التي هدفت إلى الحد من الفقر وإعادة توزيع الثروة بين المجموعات العرقية، لا سيما بين المالايو والصينيين. ركز عبد الرزاق على التنمية الريفية، والتعليم، وتحديث الزراعة، إلى جانب تعزيز دور الدولة في التخطيط الاقتصادي. كما شجع على التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على المطاط والقصدير، مما مهد الطريق لقيام صناعات جديدة، وساهم في تحسين مستوى المعيشة وخلق قاعدة اقتصادية أكثر توازنًا.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، عهد تون عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، الحد من الفقر، إعادة توزيع الثروة، تحديث الزراعة.

Abstract:

During Tun Abdul Razak's era (1970–1976), Malaysia underwent major economic reforms. Following the 1969 ethnic riots, the government launched the New Economic Policy (NEP) aimed at poverty eradication and wealth redistribution among ethnic groups, particularly between Malays and Chinese. Abdul Razak emphasized rural development, education, and agricultural modernization, while strengthening the state's role in economic planning. He also promoted economic diversification to reduce reliance on rubber and tin, paving the way for new industries. These policies improved living standards and laid the foundation for a more balanced national economy.

Keywords: Malaysia, Era of Tun Abdul Razak, Economic Development, New Economic Policy (NEP), Poverty Eradication, Wealth Redistribution, Agricultural Modernization.

المقدمة

شهدت ماليزيا في سبعينيات القرن العشرين، وبالأخص في عهد رئيس الوزراء الثاني تون عبد الرزاق بن حسين (1970–1976)، تحولات اقتصادية مهمة أسهمت في رسم ملامح الدولة الحديثة. فقد ورثت الحكومة الماليزية في مطلع السبعينيات اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة وإنتاج المواد الأولية كالكاكاو والمطاط والقصدير، إضافة إلى تركز الثروة في أيدي فئات محدودة، الأمر الذي ولَّد فجوة تنموية واضحة بين القرى والمدن وبين المجموعات العرقية المختلفة. وفي مواجهة تلك التحديات، أطلق تون عبد الرزاق سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في الخطة الماليزية الثانية (1971–1975)، المعروفة باسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" (NEP)، والتي هدفت إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، وتقليل الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، برزت السياحة كأحد القطاعات الواعدة لدعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد التقليدي على الزراعة والصناعات الاستخراجية. فقد أدركت الحكومة الماليزية أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد، وما تمتلكه من موارد طبيعية وشواطئ وغابات استوائية وتراث ثقافي متنوع، مما جعلها بيئة جذابة للسياح من مختلف دول العالم. ولهذا اتجهت الدولة في عهد تون عبد الرزاق إلى تشجيع الاستثمار في البنية التحتية السياحية، مثل تطوير الفنادق، وتحسين شبكات النقل، والترويج لمهرجانات ثقافية وعروض تراثية تعكس التعددية العرقية والانسجام الاجتماعي بين الملايو والصينيين والهنود.

كما كانت السياحة في السبعينيات جزءاً من الرؤية الأوسع لتحديث الاقتصاد الماليزي، إذ لم يُنظر إليها كقطاع ترفيهي فحسب، بل كوسيلة لدعم التجارة الخارجية، وجذب العملات الأجنبية، وتوفير

فرص عمل جديدة لشباب القرى والمدن على حد سواء. ومن ثمّ فقد ارتبطت سياسة السياحة في تلك المرحلة بالبعد التنموي والاجتماعي، حيث سعت إلى ردم الفجوة الاقتصادية بين الأقاليم وإدماج مختلف المكونات العرقية في عملية التنمية الوطنية.

وبذلك يمكن القول إن السبعينيات شكلت مرحلة تأسيسية مهمة في تاريخ السياحة الماليزية، إذ أرست السياسات التي تبناها تون عبد الرزاق قاعدة صلبة جعلت من السياحة لاحقاً أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وأسهمت في تحسين صورة ماليزيا على الساحة الإقليمية والدولية باعتبارها بلداً نامياً يتجه بخطى واثقة نحو التقدم والازدهار.

أولاً: ملامح الاقتصاد الماليزي قبل الحرب الطائفية عام 1969

لقد كانت معظم المشاريع الاقتصادية في ماليزيا بعد الاستقلال صغيرة، وكانت المؤسسات الضخمة مملوكة للأجانب (ميرفت عبد العزيز، 1997، ص. 313). فحرص رئيس الوزراء عبد الرزاق حسين على إعادة بناء الاقتصاد بشكل يجمع بين الاعتماد على الذات وعلى رأس المال الخارجي، ومن هنا بدأت الحكومة الماليزية باتباع سياسة إحلال الواردات الأجنبية (محمد السيد سليم، 1999، ص. 119).

إنَّ معظم الفوائد ذهبت إلى الصينيين نتيجة سيطرتهم على الاقتصاد، الأمر الذي جعل الملايويين يسعون للتخلص من السيطرة الصينية على الاقتصاد بعد أحداث العنف الطائفي عام 1969م، وتفعيل قانون الطوارئ. فتمَّت صياغة خطة تنموية حددت أهدافاً ارتكزت في الأساس على إعادة بناء الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأعراق المختلفة، أي إعادة توزيع الثروة بين الأعراق لصالح الملايويين بصفة خاصة، بالإضافة إلى القضاء على الفقر. وعُرفت تلك الخطة

باسم السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) (N.E.P) (مهاتير محمد، 2002، ص. 51)، والتي أخذت على عاتقها تحديد ملامح المرحلة التنموية لمدة عشرين عاماً مقبلة، واعتمد فيها الاقتصاد الماليزي على كل من رأس المال الأجنبي والداخلي حتى عام 1990 (رجاء سليم، 2003، ص. 339).

والجدير بالذكر إنَّ الأقلية الصينية في ماليزيا كانت قد استطاعت منذ استقلال ماليزيا عام 1957م، الاستئثار بأكبر قدر من عوائد التنمية، وهذا ما أثار حفيظة الملايويين الذين يشكلون ما يقارب 60% من التعداد الإجمالي لسكان ماليزيا ويعتبرون أنفسهم السكان الأصليين (البوميترا) .هذا ما قاد إلى قيام أحداث العنف الطائفي والتي أدَّت إلى مقتل الكثير من الطرفين (نافع إبراهيم وآخرون، 1998، ص. 93–103)، الأمر الذي دفع عبد الرزاق حسين إلى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة والتي من أهدافها تحقيق قدر من التوازن الاقتصادي بين مختلف العرقيات مع الأخذ بعين الاعتبار الارتقاء بأوضاع الملايويين بالأساس، وهي المجموعة التي شعرت بنوع من الحرمان النسبي من عوائد التنمية مقارنة بغيرها من العرقيات (Malaysian Government, 1980, p. 122).

وهكذا حرصت هذه الخطة على تحسين وضع الملايو، وذلك من خلال إعادة توزيع ملكية الأصول الإنتاجية لصالح هذه المجموعة، وقد تحقق بالفعل لهذه الخطة ما كانت تهدف إليه بحيث تمتَّع الملايويون فيما بعد بحوالي 30% من هذه الأصول مع مراعاة عدم المساس بالامتيازات التي تمتعت بها العرقيات الأخرى خاصة الصينية منها (التميمي، 2004، ص. 146).

ارتكزت السياسة الاقتصادية الجديدة على مجموعة من الأهداف منها:

1. تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الوطنية، وتمَّت صياغة هذه الأمور ضمن سياق استراتيجية ذات جانبين لتقليل وإلغاء الفقر، وإعادة بناء المجتمع وفق مضامين توزيع أكثر عدالة للوظائف والثروة (Alamgir, 1994, pp. 70-73).
2. تحقيق تقدم أساسي في استئصال الفقر والبطالة.
3. إعادة هيكلة المجتمع وفق أساس مشاركة الجميع في القطاعات المختلفة، لا سيما الاقتصاد بتوزيع متناسب بين فئات المجتمع (Alamgir, 1994, pp. 70-73).
4. إعادة هيكلة التوظيف، فقد ارتفع توظيف السكان الأصليين (البوميترا) في قطاع التصنيع إلى (84,400) أي ما نسبته (28.9%) من مجموع التوظيف عام (Bauzan, 1970 1992, pp. 8-10).
5. إعادة هيكلة العمالة، وملكية أسهم الشركات، وتشكيل المجموعات التجارية والصناعية الخاصة بالملايويين فقط (ميتكيس، 2000، ص. 16–20).
6. قيام القطاع العام بدور محوري في عملية التنمية الاقتصادية، وتقليل بعض خسائره في إطار التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد، من منطلق إيجاد نوع من التوازن الضروري لصالح الملايو لتجنب أي مصادمات عرقية مستقبلية على غرار تلك التي حدثت عام 1969.
7. الاتجاه إلى تشجيع دور القطاع الخاص في أوقات لاحقة، وذلك في إطار قناعة الحكومة بأهمية نظام العمل الحر، وضرورة تطوير القطاع الخاص ليقوم بدوره في النموذج التنموي الماليزي على غرار أنظمة دول جنوب شرق آسيا، التي كان للقطاع الخاص فيها ثقل

ملحوظ في النمو الاقتصادي لهذه الدول (Navartham, 1997, pp. 112-113). فبعد أن حقق الاقتصاد الموجَّه أهدافه بادر بتعظيم دور القطاع الخاص، لا سيما في ظل تنامي خسائر القطاع العام وهو ما تحملته الحكومة باعتباره الثمن الذي يتعين على الحكومة دفعه لتحسين حالة الملايو. من هذا المنطلق جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P) التي أطلقها عبد الرزاق حسين، وهي حزمة من السياسات تهدف إلى إعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد الماليزي، إذ ركَّزت السياسة التصنيعية في السبعينيات على دور أكبر للقطاع العام، وحدَّت من الممارسات الليبرالية التي كانت سائدة من قبل، إذ بدأ القطاع العام يؤدي دوراً مهماً ومركزياً في دفع عمليات التصنيع وتطوير العديد من فروع النشاط الاقتصادي (الخليلي، ن.د.، ص. 123).

ثانياً: التطورات الاقتصادية الماليزية في السبعينيات

وقد عُدَّ عبد الرزاق حسين بطل التنمية (Champion Development)، إذ وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي، وقدَّمت هذه السياسة رؤية اقتصادية لعشرين سنة مقبلة (1970–1990). كان الهدف منها تحقيق تقّدم اقتصادي لجميع أصناف الشعب، مع تقديم امتيازات خاصة لأبناء الملايو للارتقاء بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي بعد أن كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، مع التأكيد على عدم تكرار أحداث العنف الطائفي. وسعت السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P) إلى رفع مساهمة الملايو إلى حوالي 30%، وهو ما يتضح من الجدول رقم (1).

مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 4 2025

جدول رقم (1) ملكية الأسهم على أساس عرقي عام 1970 م

ت	الفئة	كافة القطاعات بالآلاف رنكت ماليزي	النسبة مئوية
1	الهنود	40,983	0,9
2	الملايو	72,633	1,6
3	آخرون	492,399	10,7
4	الصينيون	1,064,796	22,6
5	الأجانب[1]	2,928,324	64,2
6	المجموع	4,599,135	%100

يتضح لنا من الجدول أن نسبة الملايو كانت أقل نسبة مقارنة بالأجانب، ويتجلى مدى استحواذ الأجانب والصينيين على الشركات والمؤسسات الاقتصادية. اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على تصحيح هذا الخلل وإعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بشكل أقرب للتساوي، مما يعني وجود تمييز إيجابي لصالح العرق الأضعف اقتصادياً (غالباً الملايو) ولصالح الأعراق الأخرى من السكان الأصليين، بهدف مشاركة الجميع بما يعكس التركيبة السكانية العرقية في مختلف القطاعات.

كانت المشكلة الرئيسية التي برزت في بداية تسلم عبد الرزاق للسلطة هي انخفاض دخل الملايو، بالإضافة إلى عدم ميلهم للوظائف التقنية وعدم استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة مقارنة بالصينيين الذين أظهروا رغبة واضحة في التعلم والمغامرة والسيطرة، مما حقق لهم عائدات كبيرة (الخليلي، 2004، ص. 122).

[1] تشمل فقرة الاجانب :البريطانيين والجاليات المقيمين من جنسيات مختلفة والمستثمرين من كافة دول العالم ، أمّا الآخرون هي تشمل القوميات الأخرى من سكان ماليزيا وهم المسيحيون واليهود وباقي السكان من الديانات والقوميات الأخرى الأقليات.

معالجة السياسة الاقتصادية الجديدة لمشكلات الملايو

عالجت السياسة الاقتصادية الجديدة مسألة دعم خلق مجتمع تجاري وصناعي خاص بالبوميترا من خلال تخصيص التعاقدات والأسهم ومنح التسهيلات لرجال الأعمال الملايويين، بالإضافة إلى توفير التعليم وزمالات التدريب والمساعدة الاستشارية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى زيادة في عدد المنشآت المملوكة والمشغولة للملايويين وخلق جيل جديد من رجال الأعمال الملايويين (التميمي، 2004، ص. 127).

تطور ملكية الملايو في الاقتصاد الماليزي

فيما يتعلق بالملكية، ازدادت حصة الملايو واتسعت من 2.4% عام 1970م إلى 10% عام 1975م. وعلى الرغم من أن هذه النسبة أقل من نسبة 30% المطلوبة في السياسة الاقتصادية الجديدة، إلا أنها تمثل قفزة كبيرة عن النسبة السابقة. وفي المقابل، انخفضت نسبة ملكية الأجانب إلى 50% عام 1975م بعد أن كانت 63.3% عام 1970م. وهكذا، نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليل سيطرة الأجانب على الاقتصاد (يوسف، 2008، ص. 50–86).

مبدأ حقوق الملايو والتمييز الإيجابي

أكد عبد الرزاق حسين على مبدأ حقوق الملايو، حيث طبق سياسة التمييز الإيجابي بين أبناء الملايو، مع منح امتيازات خاصة لهم تشمل التدريب والتعيين، مع التأكيد على أن لا يكون ذلك على حساب الأعراق الأخرى (يوسف، 2008، ص. 31–40).

أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)

ركزت السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) على التخطيط العلمي المدروس وتحديث القطاعات، وتحديد الأهداف الأساسية للتنمية المطلوبة، فضلاً عن الالتزامات السياسية التي وعد بها عبد الرزاق من خلال إيجاد السبل الكفيلة لرفع المستوى المعيشي للملايو، وإعادة هيكلة الاقتصاد (Jomo, pp. 90-100).

دور المؤسسات الحكومية الفاعلة في تحقيق الخطط الاقتصادية

ساهم وجود مؤسسات فاعلة في الدولة في تحقيق عبد الرزاق لخططه الاقتصادية. أهم هذه المؤسسات: هيئة التنسيق واستصلاح الأراضي الماليزية (Malaysian Coordinating and Land Reclamation Authority)، والجامعة الوطنية الماليزية (Universiti Kebangsaan Malaysia - UKM)، ومعهد مارا للتكنولوجيا (Mara Institute of Technology)، وهيئة تطوير الأراضي الاتحادية (Federal Land Development Authority). بالإضافة إلى ذلك، مصرف البوميترا (Bank of Bumiputra) المسؤول عن تطوير المواهب والقدرات الخاصة لأبناء الملايو، والشركة الوطنية للبترول (Petronas)، والهيئة العامة للتنمية الحضرية (U.D.A)، وشركة الاستثمارات الوطنية المحدودة (National Investments Co. Ltd). ركزت الحكومة الماليزية على توسيع أعمال هذه المؤسسات الحكومية لتقديم أفضل الخدمات لأبناء الملايو، حيث أصبحت تعمل بالقرب من المواطنين الفقراء من أبناء الملايو لسد احتياجاتهم في التعليم والصحة وتأمين الأعمال للمهنيين والحرفيين في الشركات الصغيرة والكبيرة. كما تأسست شركة الخطوط الجوية الماليزية (Malaysian Air Lines - MAL)، والتي مهدت لتأسيس شركة الخطوط الجوية الماليزية (الخليلي، 2004، ص. 124).

معالجة السياسة الاقتصادية الجديدة للمشكلات الصحية والتعليمية للملايو

عالجت السياسة الاقتصادية الجديدة أغلب المشكلات التي كان يعاني منها أبناء الملايو. أصبح التعليم متاحاً للجميع حتى مستوى التعليم الجامعي العالي، وتم استحداث آلاف المنح الدراسية في تخصصات مختلفة، ودخل المزيد من الملايويين في معاهد التعليم المدرسي العالي. كما تحسن المستوى الصحي العام للملايو، وبذلك أصبحوا قادرين على الدراسة واكتساب المهارات من خلال التدريب (Fisk, 1982, p. 93 & Osman Rani).

تطور الملايو في المهن الفنية والتقنية

لم يكن هناك من الناحية الفعلية ملايويون يعملون كعمال صيانة أو ميكانيكيين قبل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (Lim, 1985, p. 37). وقد عبَّر عن ذلك رئيس الوزراء بقوله: "اليوم إذا انقطع التيار الكهربائي أو تعطَّل مكيف الهواء، فإنَّ الكهربائيين الذين يجيبونك على الهاتف ملايويون في الأغلب، ورؤيتهم وهم يرفعون سلالمهم بثقة ويلوّحون بأدواتهم لإصلاح العطل أمر جيد. وفي المصانع يشكِّل الملايويون الأغلبية في كل قسم، إنَّهم المصممون، وصانعو القوالب الطينية وجامعو النماذج الأولية" (محمد، 2014، ص. 300). علماً أنهم اكتسبوا هذه المهارات الدقيقة واستخدموها ولم يمضِ على تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة سوى بضع سنوات.

زيادة التمثيل الملايوي في المناصب القيادية

كما شهدت السنوات اللاحقة تعيين عدد من الملايو كمديرين تنفيذيين في مصارف وشركات أجنبية كبيرة، وأصبح المجتمع الملايوي، الذي كان يعتبر متخلفاً يوماً ما، يتحمل مسؤوليات كبيرة، وأصبحت إدارة البلاد بأيديهم تقريباً، على الرغم من أنهم لم يشغلوا في زمن البريطانيين سوى

مناصب ابتدائية. يمكن القول إن السياسة الاقتصادية الجديدة ساعدت الملايو على الاستحواذ على بعض ثروات البلاد دون تشويه الصورة الاقتصادية الإجمالية أو الإضرار بحقوق غير الملايو.

إعادة هيكلة الاقتصاد واستئصال الفقر

عمل عبد الرزاق حسين على إعادة هيكلة الاقتصاد لاستئصال الفقر، من خلال طرح سياسات جديدة مثيرة للجدل. كان الهدف من ورائها القضاء على سياسة ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية، وهي سياسة التمييز التي تفضِّل العرق الملايوي على غيره في المعاملة التفضيلية في التوظيف والتعليم والمُنح الدراسية والأعمال التجارية والحصول على مساكن أرخص والمساعدات الفورية. هذه المعاملة ساعدت على إثارة الحسد والضغينة بين الملايو وغير الملايو، وبدا واضحاً مشاركة الملايو في الأنشطة الاقتصادية لبلادهم وفي القطاع العام. في دراسة أُعدَّت قبل تطبيق السياسة الاقتصادية، تبين أن الأجانب يملكون (60%) من الثروة الاقتصادية للبلاد، متمثلة في استحواذهم على حصص كبيرة في الأسهم، وبالمقابل يملك الصينيون 30%، وامتلكت الأعراق الأخرى الباقي 8%، ويمتلك الملايويون والمواطنون الأصليون الآخرون أقل من (2%) (التميمي، 2004، ص. 147-148).

تعديل نسب الملكية الاقتصادية

تقرر خفض حصة الأجانب إلى 30%، ورفع حصة الصينيين إلى 40%، وحصة الملايو إلى 30%. وصُمِّمت هذه المقارنة لتكون متوازنة تماماً (محمد، 2002، ص. 301-302). فأصبح معدل النمو الجديد يحمل حصة أكبر للملايو والصينيين، ويتوجب على الأجانب الاستحواذ على نصيب صغير من النمو الجديد إلى أن تتقلص حصتهم إلى 30%.

تصحيح التفاوت في التعليم العالي والدخول

شرع عبد الرزاق حسين بتصحيح حالة عدم التوازن في المجتمع؛ إذ كانت نسبة الملايو في التعليم العالي عام 1970م تبلغ 1.3% من طلبة الهندسة، و12.4% من طلبة العلوم، و17.2% من طلبة الطب. وتم تحسين الدخول الشهرية من 20 دولار عام 1970م إلى 44 دولار عام 1976م. بالمقابل، انخفضت نسبة الفقر بعد أن كان معدل الفقر 49.3% عام 1970م إلى 25% عام 1975م (Mohamad, 1998, pp. 100-104).

عمق مشكلة الفقر في ماليزيا

والجدير بالذكر أن غالبية الفقراء هم من سكان المناطق الريفية، وتحديداً السكان الأصليين (البوميترا) الذين شكلوا 74% من إجمالي الأسر الفقيرة في البلاد، سيما أن هناك نسبة 46% بين الصينيين، وحوالي 39% بين الهنود، الأمر الذي يشير إلى عمق المشكلة في ماليزيا (الخليلي، 2004، ص. 125).

أهداف الخطة الخمسية الثانية (1971–1976)

كان من أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة رفع مستوى المعيشة لسكان القرى ودعم التكامل الاقتصادي للشعب الماليزي. وانقسمت السياسة الجديدة إلى خطط خمسية عدة، فكانت الخطة الخمسية (1971–1976) هي الثانية في عهد عبد الرزاق حسين. ومن أهدافها تحقيق توازن واقعي بين تطور أوضاع القطاع العام والتقدم الاقتصادي للبلاد. كما هدفت الخطة إلى تحقيق غرضين هما: تقليل نسبة الفقر والقضاء عليه بصورة نهائية، من خلال رفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل للماليزيين، وتصحيح عدم التوازن الاقتصادي بغض النظر عن العرق أو الدين. وبناء

المجتمع الماليزي وتحقيق التوازن الاقتصادي بين فئات الشعب الماليزي، وبذلك يزول التفاوت الواضح في المستويات بين أفراد المجتمع، وزيادة مشاركة الملايو في الحياة الاقتصادية للبلاد. فالسياسة الاقتصادية الجديدة لا تهدف فقط إلى التساوي في توزيع الثروات، بل أيضاً إلى خلق فرص عمل للجميع (الخليلي، 2004، ص. 125-126).

إعادة هيكلة المجتمع الماليزي

تضمنت السياسة الاقتصادية عملية إعادة هيكلة المجتمع الماليزي لتصحيح التباينات الاقتصادية. وتضمن ذلك تحديث الحياة الريفية، والإسراع في نمو النشاطات الحضرية، وإيجاد مجتمع تجاري وصناعي للملايو في كافة المجالات، وأن يكون الملايو شركاء في كافة جوانب الحياة الاقتصادية لماليزيا (Mohamad, p. 59).

هدف عبد الرزاق حسين في التوازن الاقتصادي

كان هدف عبد الرزاق حسين تحقيق نمط أكثر توازناً في عائدية الممتلكات في كافة القطاعات الاقتصادية؛ إذ سيمتلك الملايو ويديرون ما لا يقل عن 30% من كافة القطاعات الاقتصادية خلال عشرين عاماً (الراجحي، 2003، ص. 190-195).

نقص المهارات الصناعية لدى الملايو

لم يكن أي من الملايو من الطبقة الوسطى في ماليزيا قادراً على الخوض في برامج صناعية. فالملايو كانت تنقصهم المهارات الضرورية، والتدريب، والقدرة على العمل الصناعي في المدن (الراجحي، 2003، ص. 200).

دور الحكومة في التوسع الصناعي والتجاري

وجد عبد الرزاق حسين أنه من أجل تحقيق عملية إعادة الهيكلة المرغوبة، فإن على الحكومة أن تزيد من إجراءاتها في المشاركة والتدخل في بعض القطاعات الصناعية والتجارية. وهذا ما تحقق من خلال توسيع نشاطات المشاريع العامة (المؤسسات الوطنية). وبالتالي، فإن توسيع هذه المشاريع منذ بداية السبعينيات كان يهدف بالأساس إلى معالجة التباينات الاقتصادية الإثنية بين الأجناس. وفي المدة ما بين (1971–1976) انتشرت المشاريع العامة في كافة أنحاء ماليزيا، وكان لها دور مهم في تعزيز النمو التجاري والصناعي للملايو. وفضلاً على ذلك، فإن بعض المشاريع العامة التي كانت على شكل تنمية إقليمية قد تم القيام بها لتنمية المناطق الريفية وتوسعت لتشمل المناطق الفقيرة في ساراواك وصباح (الراجحي، 2003، ص. 199).

توجيه المشاريع العامة لتقديم الخدمات الأساسية

لتحسين مستوى المعيشة للمجاميع الفقيرة، تم توجيه المشاريع العامة لتقديم خدمات أساسية مثل الماء، والكهرباء، والمجاري، والإسكان الرخيص، والصحة، والتعليم (الراجحي، 2003، ص. 199–205). كما عملت الحكومة على إنشاء شركات جديدة مملوكة من قبل الدولة، وإقامة شراكة مع شركات خاصة، وزيادة على ذلك، قامت بشراء جزء من حصص متداولة لشركات أخرى (عبد الفضيل، 2000، ص. 124).

تحسين حياة المناطق الريفية والتخلص من الوسطاء

كان من أهم أولويات عبد الرزاق حسين تحسين حياة المناطق الريفية من خلال توفير الحاجات الأساسية لسكان الأرياف. ومن بين هذه الأولويات التخلص من مقرضي الأموال والوسطاء، وتعزيز

مبدأ التجارة الزراعية. إذ أكدت الحكومة على الاستمرار بالتزاماتها في توزيع التسهيلات الائتمانية؛ فقد وصلت القروض التي قدمتها هيئات ومصارف حكومية للمشاريع الزراعية الصغيرة بين عامي (1971–1973) إلى ما يقارب 300 مليون دولار. وقامت جهات حكومية أخرى باستصلاح 224 ألف فدان من الأراضي الزراعية، وتم أيضاً استصلاح أكثر من 200 ألف فدان من الأراضي الجديدة، ووجدت أكثر من 16,500 عائلة فقيرة لا تملك أي أرض حياة جديدة للعيش وأملاً جديداً في هذه الخطة (محمد، 2014، ص. 298–302). وكانت خطة عبد الرزاق حسين أنه بحلول عام 1975م، سيتم استصلاح أكثر من 140 ألف فدان أخرى من الأراضي لصالح 21 ألف عائلة (التميمي، 2004، ص. 150).

تقدم النمو القومي وانخفاض البطالة

خلال المراجعة التي قدمها عبد الرزاق حسين إلى البرلمان عام 1973م، دلت على تقدم حسن؛ إذ بلغ معدل النمو في الإنتاج القومي مقدار 6.9% في السنة، وهي نسبة جيدة. وذكر التقرير الذي رفعه للبرلمان عن زيادة اتساع فرص العمل والأيدي العاملة، إذ تم توفير فرص عمل ما بين الأعوام (1971–1973) مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة من 7.5% عام 1970م إلى 7.3% عام 1973م. وأشار التقرير إلى تحقيق 67% من هدف الخطة (Jin, Foon & ,Lan, 2005, p. 60).

تشريع قانون العملة الوطنية الماليزية الجديد (1975)

من الأمور المهمة التي تُحسب لعبد الرزاق حسين هو تشريعه قانون العملة الوطنية الماليزية الجديد في عام 1975م. حيث تم تغيير العملة من دولار (Dollars) إلى رينغيت (Ringgit) ورمزه (RM)، والذي يتكون من ست فئات ورقية هي: 1، 5، 10، 20، 50، 100 رينغيت، بالإضافة

إلى العملات المعدنية الصغيرة (Sen). صدر هذا القرار في 28 أغسطس 1975م، ونُفِّذ في 27 سبتمبر عام 1975م (Official Year Book, 1977, p. 165).

مشكلات واجهت السياسة الاقتصادية الجديدة

واجهت عبد الرزاق حسين مشكلات عدة في تطبيق السياسة الاقتصادية، منها ارتفاع معدلات التسرب من التعليم في المناطق الريفية، والأعمال العشوائية في قطع أشجار الغابات، وتحويل جنس الأراضي من زراعية إلى سكنية أو صناعية. وقد تفاقمت هذه المشكلة إلى درجة كبيرة، ووُجِّهت انتقادات لاذعة إلى عبد الرزاق حسين وسياسته الاقتصادية الجديدة لإهمالها جوانب كثيرة من حياة الناس (Official Year Book, 1977, p. 165).

تطور الصناعة البترولية وتأسيس شركة بتروناس (Petronas)

على الرغم من إنتاجها المحدود، تعد ماليزيا من الدول المنتجة للنفط. وقد حدث تطور هام في الصناعة البترولية عام 1974م، إذ أُسِّست الشركة الوطنية للبترول (Petronas)، ومهمتها الإشراف على تطوير الصناعة البترولية في البلاد. فهي تنفذ كل عمليات التنقيب عن النفط التي تقوم بها الشركات الخاصة في ماليزيا، وتكريره ومعالجة الغاز، وتصنيع البتروكيمياويات والتسويق والنقل. فضلاً عن ذلك، تم اكتشاف النفط في سواحل تريجنانو (Trignano) عام 1975م، مما أدى في النهاية إلى تحسين أوضاع الاقتصاد الماليزي بسبب إيراداته العالية للبلاد (الخليلي، 2004، ص. 126).

تصدير النفط والمساهمة في الدخل الوطني

تنتج ماليزيا نفطاً أكثر من احتياجها للاستهلاك المحلي، وتُصدِّر جزءاً منه إلى خارج البلاد. ففي سنة 1976م، صدرت 80% من إنتاجها النفطي إلى دول مثل اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، وتايلند (الراجحي، 2003، ص. 216). ساهم النفط بحوالي 14% من الدخل الوطني الإجمالي (Means, 1980, p. 29)، متفوقاً بذلك على السلع الأخرى. وساهم مساهمة قوية في برنامج التنمية الحكومي، وساعد أيضاً الخطة الماليزية الثانية (1971–1976) في تمويل 12% من جملة الإنفاق الحكومي. ويوضح الجدول رقم (2) إنتاج النفط في ماليزيا للمدة من (1971–1976) (Mayral, p. 264).

جدول رقم (2) إنتاج ماليزيا من النفط خلال المدة (1970 – 1976)م[1]

السنة الميلادية	الإنتاج (برميل/يومياً)
1970	184,000
1971	217,000
1972	283,000
1973	276,000
1974	258,000
1975	297,000
1976	300,000

يتبيَّن لنا من الجدول (2) مدى تفاوت الإنتاج النفطي للسنوات الأولى من تطبيق الخطة الاقتصادية الجديدة، وارتفاع إنتاجه في السنوات (1974 – 1976م)، بعد تأسيس الشركة الوطنية للبترول عام 1974م.

([1]) Lim D.C, Economic Growth and Devlopment in West Malaysia , 1997 – 1977 , Oxford University press , Kualalumpur , 1977 , P. 67 .

أعطت أزمة النفط في أوائل السبعينيات دافعاً أكبر لاكتشاف وإنتاج النفط، وبذلك ازداد الإنتاج في النصف الثاني من العقد بعد اكتشاف آبار جديدة على سواحل ماليزيا (الراجحي، 2003، ص. 200). ويوضح الجدول رقم (3) كمية النفط المصدَّر خلال المدة (1970 – 1976م).

جدول رقم (3) تصدير النفط الخام (1970 – 1976) م [1]

السنة	التصدير بآلاف البراميل	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية
1970	184	1896
1971	217	2247
1972	283	4214
1973	276	6709
1974	258	6700
1975	297	7232
1976	300	7300

التصنيع في السبعينيات

في مجال التصنيع، بدأ التركيز في ماليزيا برعاية رئيس الوزراء عبد الرزاق حسين على الصناعات ذات التوجه التصديري، مع محاولات لتحديث الاقتصاد ليصبح أكثر تنافسية. في هذا الصدد، قامت مؤسسة Penang Development Corporation بجهود مكثفة لجذب شركات دولية في مجال صناعة الإلكترونيات من الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في ماليزيا، عبر تحسين مناخ الاستثمار (Jomo, 1997, p. 99).

ترأس مهاتير محمد عدة وفود ترويجية للاستثمار في اليابان، وأوروبا، وأمريكا، وقدِم المستثمرون بأعداد كبيرة بعد أن سمعوا باستقرار ماليزيا وقوتها العاملة القابلة للتدريب بسهولة، وتدني معدلات

[1] الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :

Lumchee soon and F.T.Lyzy , past and prospeetive Malaysian Economic Growth 1971-1990 , Malaysia , 1990 , P. 44 .

التضخم. اتسمت هذه الصناعات التصديرية بأنها كثيفة العمالة، وانقسمت إلى قسمين (عبد الفضيل، 2000، ص. 125):

1. صناعات تعتمد على تصنيع خامات محلية: مثل المطاط، والأخشاب، وزيت النخيل، وتحويلها إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير.
2. صناعات تصديرية لا تعتمد على الموارد المحلية: بل على المكونات والأجزاء المستوردة، خاصة في مجال السلع الكهربائية المعمرة والمكونات الإلكترونية.

شهدت البلاد تطوراً كبيراً بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة. وأصبح قطاع الصناعات التحويلية يلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلال النصف الأول من عقد السبعينيات، أصدرت الحكومة الماليزية قانون التنسيق الصناعي (The Industrial Coordination Act)، الذي يتطلب من كل مشروع صناعي يستخدم أكثر من 25 شخصاً بشكل دائم الحصول على تراخيص من الجهات الرسمية. كما وضع القانون قيوداً على حصة الشريك الأجنبي في المشروعات المشتركة، باستثناء التي تصدر أكثر من 80% من إنتاجها (Miti, 1995, pp. 69-75). كما أكد القانون على إشراك الملايو بشكل كبير في القطاع الصناعي، بحيث يتطلب توظيف 25 عاملاً من الملايو بدوام كامل، وأن تكون حصتهم في الأسهم لا تقل عن 100,000 رينغيت ماليزي (Jomo, 1994, p. 33).

قُوبل هذا القانون برفض قوي من مختلف القطاعات الصينية، التي قررت عدم الامتثال له لما له من آثار سلبية على الشركات (Jin et al., 2005, pp. 60-61). وعبر الصينيون عن رفضهم عبر

إيجاد طرق عديدة للالتفاف حوله، مثل توقفهم عن توسيع شركاتهم لكي لا يضطروا إلى توظيف الملايو (Karunartne & Abdullah, 1978, p. 263).

كان لقانون التنسيق الصناعي آثار سلبية على الاقتصاد الماليزي، فقد تسبب في هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد. ففي عام 1975م، غادر أغنى رجل في ماليزيا، روبرت كيوك هوك نين، مع أمواله إلى الصين، وفضل الكثير من الصينيين والماليزيين الذين يدرسون في الخارج البقاء هناك. كما برزت ظاهرة "شراكة علي بابا"، حيث يقوم رجال الأعمال الصينيون باستقطاب الملايويين غير الأكفاء وإعطائهم نسبة من الأرباح دون مشاركة أو تأثير في العمل (Arkib Negara Malaysia, 1976, pp. 3-6).

على الرغم من ذلك، يُعد النصف الأول من عقد السبعينيات من أنجح السنوات في التصنيع (Arkib Negara Malaysia, 1975, p. 23). وقد تميز بإيجاد بدائل للسلع المستوردة وتصنيع المواد الخام. وبلغ معدل النمو للسنوات (1970–1975م) 14%، وفي عام 1976م، تجاوزت القيمة التصنيعية 23% من الناتج المحلي الإجمالي (Arkib Negara Malaysia, 1976).

ونظراً لغنى ماليزيا بالموارد الطبيعية، كان تصنيع المواد الخام مثل المطاط والخشب والغذاء هو المهيمن على عملية التصنيع.

كانت أهم التحولات في البنية الإنتاجية التصنيعية هي تزايد مساهمة صناعات المنسوجات، والأحذية، والملابس، والمواد الكهربائية، والإلكترونيات. فقد زادت مساهمتها الكلية إلى 14% عام 1973م، على حساب الغذاء الذي هبطت مساهمته من 37% إلى 24% في المدة نفسها (Bradford & Branson, 1987, pp. 7-9).

ويمكن القول إن نجاح عملية التصنيع في ماليزيا يعود إلى الاهتمام النسبي بالسوق المحلي، والتقليل من الاستيراد وزيادة التصدير. وكان العنصر الأخير هاماً بشكل أكبر في منتصف السبعينيات. كما أسهمت الاستثمارات الأجنبية في التوسع الاقتصادي، إذ زادت من 800 مليون دولار أمريكي في نهاية 1969م إلى 2.4 مليون دولار أمريكي عام 1976م.

كانت موارد ماليزيا الطبيعية قد جعلتها إحدى الدول الكبرى في إنتاج وتصدير المطاط والقصدير. وفي منتصف السبعينيات، أخذت الصادرات المصنعة تزداد أهمية، حيث بلغت نسبة إسهامها 27% من جملة الصادرات الماليزية. وعلى الرغم من الركود العالمي عام 1974م، كانت هناك زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات الماليزية الرئيسية من 10,945 دولاراً أمريكياً عام 1970م إلى 20,388 عام 1976م، وهي تشمل المطاط، والقصدير، والأخشاب، وزيت النخيل، والبترول الخام والمكرر جزئياً، والتي تمثل مجتمعة 72% من جملة الصادرات الماليزية عام 1976م.

الجدول رقم (4) يبين قيمة الواردات الماليزية حسب الدولة للسنوات (1970 – 1975م).

جدول رقم (4) قيمة الواردات حسب الدولة للسنوات (1970 – 1975) م

ت	الدولة	1970		1975	
		مليون دولار	النسبة المئوية	مليون دولار	النسبة المئوية
1	أليابان	768	% 17,7	1831	%21,2
2	الولايات المتحدة الأمريكية	267	% 8,5	920	% 10,7
3	بريطانيا	580	%3,5	871	%10,1
4	سنغافورة	312	%7,2	722	% 8,4
5	إستراليا	207	% 4,8	663	% 7,7
6	الصين	227	%5,2	357	%4,1
7	تايلند	151	%3,5	339	%3,9
8	فرنسا	61	%1,4	172	%2,0
9	إيطاليا	47	%1,2	122	%1,4
10	هولندا	50	%1,3	77	% 0,9
11	دول أخرى	1262	% 13,3	2,100	% 5,893

يتضح من الجدول (4) أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة كانت أهم الدول المصدّرة لماليزيا بين عامي 1970 و1975. كانت اليابان أول دولة مصدّرة، ولكن منذ عام 1975، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة بريطانيا كدولة مصدّرة لماليزيا بعد اليابان. وقد تزايدت واردات ماليزيا من الدول الآسيوية المجاورة بسبب التعاون الاقتصادي الوثيق بينها (Arkib Negara Malaysia, 1975, pp. 26-29).

كما أصبحت دول السوق الأوروبية المشتركة سوقاً تصديرية هامة للمنتجات الماليزية، حيث تقدم تسهيلات تجارية للدول النامية التي استفادت منها ماليزيا (Bradford & Branson, 1987, p. 10).

ويبين الجدول رقم (5) قيمة الصادرات الماليزية إلى دول السوق الأوروبية ودول الجوار.

جدول رقم (5) قيمة الصادرات الماليزية حسب الدولة للسنوات (1970 – 1975) م [1]

ت	الدولة	1970		1975	
		مليون دولار	النسبة المئوية	مليون دولار	النسبة المئوية
1	سنغافورة	112	% 21,3	1,881	% 20,4
2	الولايات المتحدة الأمريكية	670	%13,0	1,486	% 16,2
3	اليابان	939	% 18,2	1,421	% 14,4
4	هولندا	162	% 3,1	770	% 8,3
5	بريطانيا	340	% 6,6	554	% 6,0
6	الإتحاد السوفيتي (سابقا)	312	% 4,1	342	% 2,6
7	إستراليا	116	% 3,2	180	% 1,9
8	إيطاليا	171	% 3,3	163	% 1,8
9	فرنسا	112	% 1,5	142	% 2,2
10	تايلند	44	% 0,9	139	% 1,5
11	الصين	66	% 1,3	138	%1,4
12	دول أخرى	1,067	% 20,7	1,815	% [2]19,7

[1] الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :
Arkib Negara Malaysia ,(N.E.P) /007629, (1957), 1976 , P P. 33 .
[2] سليمان بن عبدالعزيز الراجحي , المصدر السابق , ص ص230-240 .

من خلال الجدول (5)، يتضح أن دول الجوار احتلت السوق الأولى للصادرات الماليزية، خاصة سنغافورة واليابان، ثم تأتي بعدهما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ويعطي هذا انطباعاً بالمكانة المتقدمة التي احتلتها ماليزيا اقتصادياً في السوق العالمية، رغم أن الدول المستوردة هي دول متقدمة اقتصادياً.

السياسة الزراعية

على الصعيد الزراعي، أولت السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P.) التي وضعها رئيس الوزراء عبد الرزاق حسين اهتماماً كبيراً. فقد تم إعلان السياسة الزراعية الوطنية وقامت الحكومة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية، والبناء المؤسساتي، وتنمية الأراضي الجديدة لتطوير المحاصيل الزراعية وجلب العائدات. وتم إعطاء اهتمام أكبر لحل المشكلات المتمثلة في المزارع غير الاقتصادية والمحاصيل منخفضة الإنتاجية في المزارع الصغيرة.

يتكون أغلب الإنتاج الزراعي من المحاصيل التجارية الرئيسية الهامة، وهي المطاط وزيت النخيل، ويسيطر هذان المحصولان على القطاع الزراعي من حيث عائدات التصدير (الراجحي، 2003، ص. 254). وثمة مورد آخر للنمو الزراعي هو استغلال الغابات، الذي شجع عليه أساساً الطلب العالمي المتزايد على أخشاب الغابات والمنتجات الخشبية.

كما يحتل الأرز جانباً مهماً من جوانب الإنتاج الزراعي، وقد زاد إنتاجه عام 1975م إلى ضعف إنتاجه عام 1960م، وذلك بعد تنفيذ المشاريع الضخمة التي ساعدت على زيادة إنتاجه. ومما ساعد على تلك الزيادة إدخال الأصناف المحسّنة واستعمال المخصبات الكيميائية منذ عام 1974م (Dobby, 1979, p. 206).

زادت الغلة الإنتاجية الزراعية عموماً بمعدل سنوي قدره 6% خلال المدة (1970–1975م). وبجانب المطاط وزيت النخيل، وهما المواردان الرئيسان لماليزيا، هناك منتجات زراعية أخرى جرى الاهتمام بها من قبل السياسة الاقتصادية الجديدة، بعضها يصدّر إلى الخارج بينما يستهلك بعضها الآخر داخل البلاد، ومن هذه المنتجات: جوز الهند، والكاكاو، والسكر، والأناناس (Fatimi, 1992, pp. 236-257).

ويبين الجدول رقم (6) المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسة وكمية إنتاجها.

جدول (6) مساحة إنتاج أهم المحاصيل الزراعية (1975) م

ت	المحصول	المساحة بالهكتار	الانتاج بالاطنان المكعبة
1	المطاط	1,698,963	1,506,053
2	زيت النخيل	787,938	[1]1,640,311
3	الأرز	242,650	798,470
4	جوز الهند	245,835	54,429
5	محاصيل متنوعة	216,603	-

الخاتمة

نستنتج أن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) كانت في الواقع سياسة متينة أُريد منها تقليص التباينات بين الملايويين وغير الملايويين، وتصحيح الخلل في التوازنات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، نجح عبد الرزاق حسين في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، يمكن أن نلمس أبرز آثارها من خلال الانتقال من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي لدى الملايويين.

[1] الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : Fatimi , S.Q. , op. cit, P. 260

الاستنتاجات

1. إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) عام 1971 كان أهم تحول اقتصادي، إذ استهدف معالجة الفقر وعدم التوازن العرقي في ملكية الثروة.
2. ركّزت الدولة على إعادة توزيع الثروة بين الملايو وغيرهم، لتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.
3. شهدت ماليزيا توسعاً في التنمية الزراعية، خاصة زراعة المطاط وزيت النخيل، مع الاهتمام بالتحديث الزراعي.
4. بدأت البلاد بتنويع اقتصادها تدريجياً وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط.
5. دعم تون عبد الرزاق خطط التنمية الصناعية من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات اقتصادية وطنية.
6. تم تعزيز دور الدولة في الاقتصاد عبر تدخلها المباشر في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الكبرى.
7. أدت السياسات إلى تحسين مستوى المعيشة لدى شريحة واسعة من الفلاحين والطبقات الدنيا.
8. واجه الاقتصاد تحديات مثل البطالة ومحدودية الموارد المالية، مما تطلب سياسات أكثر مرونة.
9. كان عهد تون عبد الرزاق نقطة انطلاق نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بعد أحداث 1969 العرقية.

10. تركت سياساته إرثاً اقتصادياً مهماً، حيث اعتُبر المهندس الحقيقي لماليزيا الحديثة من خلال رؤية اقتصادية طويلة الأمد.

المصادر والمراجع

1. رجاء، سليم. (2003). ماليزيا والعولمة في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
2. سليمان، بن عبدالعزيز الراجحي. (2003). الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي: إقليم جنوب شرق آسيا (مجلد7). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
3. السكان من الديانات والقوميات الأخرى. (د.ت.). الأقليات.
4. التميمي، سعد علي حسين. (2004). تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
5. الخليلي، ماهر عبد الجبار. (2004). مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا (1969–1971) . أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
6. محمد، مهاتير. (2002). الإسلام والأمة الإسلامية: خطب مختارة. (ترجمة دار الفكر المعاصر). بيروت.
7. محمد، مهاتير. (2014). طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد. (ترجمة: أمين الأيوبي). الشبكة العربية للنشر، بيروت.
8. ميرفت، عبد العزيز. (1997). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
9. محمود، عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

10. ناصر، يوسف. (2008). مقولات التحديث الإنمائي المشتركة بين اليابان وماليزيا: الإنجاز والإستمرار الإسلام في آسيا. الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ماليزيا.

11. نافع، إبراهيم، وآخرون. (1998). ماذا جرى في آسيا. مؤسسة الأهرام، القاهرة.

12. هدى، ميتكيس. (2000). الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية. مجلة العلوم الاجتماعية، (2)، القاهرة.

13. Arkeb Negara Malaysia. (1965). Malaya and Vetnam. (2007/00715.(

14. Arkeb Negara Malaysia. (1973). Visit tun AbulRazak in Indonesia. (966/0005/2.(

15. Navartham, A. V. (n.d.). Managing the Malaysian Economy.

16. Bradford, C. I., & Branson, W. H. (1987). Trade and structural change in Pacific Asia: A national Bureau of Economic Research Conference Report. University of Chicago Press, Chicago.

17. Dobby, E. H. G. (1979). Resource Conservation Economic policy Division of Agricultural Sciences. University of California.

18. Fatimi, S. Q. (1992). The political Economy of Malaysia. Oxford University Press, London.

19. Fisk, O. R. (1982). The political Economy of Malaysia. Oxford University Press, London.

20. Jalal, A. (1994). Formula and Fortane, Economic Development in Malaysia. Malaysia.

21. Tomo, K. S. (1997). South Asia's misunderstood miracle Policy and Economic Development in Thailand Malaysia and Indonesia. Malaysia.

22. Bauzan, K. (1992). Development and Democratization in third world. Singapore.

23. Lim, D. C. (n.d.). Economic Growth and Devlopment in West Malaysia, 1997-1977. Oxford University Press, Kualalumpur.
24. Lumchee, S., & Lyzy, F. T. (1990). Past and prospective Malaysian Economic Growth 1971-1990. Malaysia.
25. Mohamad, M. (1998). The way forward. London.
26. Malaysian Government, Ministry of Foreign Affairs, Information Division. (1980). Malaysia.
27. Mayral, G. (n.d.). The Role of Islam in The Political Development of Malaysia. Comparative politics, 19.
28. Means, G. P. (1980). Second Malaysia plan 1976-1980. Kualalumpur.
29. Miti. (1995). Review of the Industrial master plan 1970-1980. Kualalumpur.
30. Karunartne, N. D., & Abdullah, M. B. (1978). Incentive schems and Foreign Investment in the Industrialization of Malaysia. Asian survey, 18.
31. Official year Book. (1977). Malaysia 1977. Malaysia Government.
32. Jin, T. T., Foon, H., & Lan, T. (2005). The Chinese Malaysian Contribution. Center for Malaysia Chinese studies, Malaysia.